محسن الندوي | *Mohcen Nadoui

استشراف مستقبل النظرية الخضراء في مواجهة التغيرات المناخية في الوطن العربي

Forecasting the Future of Green Theory in the Face of Climate Change in the Arab World

التسلم Received	التعديل Revised	القبول Accepted	الرقم التعريفي DOI
2023-6-12	2023-9-18	2023-12-14	https://doi.org/10.31430/OWFT8011

ملخص: تهدف الدراسة إلى التعرف إلى نشأة النظرية الخضراء ومنطلقاتها في العلاقات الدولية، بغية دراسة التحديات البيئية المستقبلية التي تواجه الوطن العربي من منظورها. ولتحقيق أهداف الدراسة المنشودة، فإنّها ترتكز على المنهج الاستقرائي، لما يتيحه من استقراء لدور النظرية الخضراء واختبار لدورها في مجال تحليل العلاقات الدولية. ثمّ تنطلق الدراسة من درس تأثيرات التغيّرات المناخية في الوطن العربي، مبيّنةً أنّ معالجتها لا تنفصل عن حكامتها على المستويين الإقليمي والدولي، ثم تعرّج على مسألة الانتقال من المسائل البيئية إلى النظرية الخضراء، لتقدّم معالم مستقبلها في البلدان العربية، عن طريق تبنّيها، في استراتيجياتها المستقبلية وفي حكامتها الدولية، تحدّيات التغيرات المناخية.

كلمات مفتاحية: التحدّيات البيئية، العلاقات الدولية، النظرية الخضراء، البلدان العربية، الاستشراف.

Abstract: The paper aims at identifying the emergence of "Green Theory" and in International Relations, in order to study the future environmental challenges facing the Arab world from its perspective. To achieve our research objectives, the paper is based on the inductive approach, as it allows for extrapolating the role of "Green Theory" and testing its role in the field of analysis of International Relations. Hence, the research starts from studying the effects of climate change in the Arab world, showing that treating it is inseparable from its governance at the regional and international levels. Then, it comes to the issue of moving from environmental issues to "Green Theory", to present the features of its future in the Arab countries, by examining it in their future strategies and their international governance of climate change challenges.

Keywords: Environmental Challenges, International Relations, Green Theory, Arab Countries, Foresight.

* أستاذ زائر في العلاقات الدولية في جامعة عبد الملك السعدي بتطوان، المغرب.

Visiting Professor of International Relations at Abdelmalek Saadi University in Tetouan, Morocco

E-mail: nadoui_mohcen@yahoo.fr

مقدمة

لم تكن المشكلات البيئية شاغلاً رئيسًا قطّ في تخصّص العلاقات الدولية الذي ركّز تقليديًا على مسائل تتعلق بالسياسة العليا، كالأمن والصراعات مثلاً. إلّا أنَّ تصاعد المشاكل البيئية العابرة للحدود، منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، قد شهد انبثاق تخصّص فرعيّ مكرّس لتخصّص العلاقات الدولية يُعنى بالتعاون البيئي الدولي. وقد نما هذا المجال البحثي مع تزايد الاعتمادية الاقتصادية والبيئية المتبادلة عولميًا، وبروز مشكلات بيئية معولمة، كالتغيّر المناخي، وتضاؤل طبقة الأوزون، والاحتباس الحراري.

ومع حلول العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين، برزت نظرية جديدة في العلاقات الدولية تسمى "النظرية الخضراء" (Green Theory)، شكّكت في بعض الافتراضات الأساسية لحقل العلاقات الدولية، ونقدت المقاربات العقلانية السائدة في النظريات المهيمنة، كالواقعية الجديدة والنيوليبرالية، لتستند إلى الاقتصاد السياسي الدولي، فظهرت خطابات جديدة بشأن الأمن البيئي، والتنمية المستدامة، والعدالة البيئية. وقد عبّرت النظرية الخضراء عن الاهتمامات المتداخلة للحركات الاجتماعية الجديدة (في قضايا البيئة، والسلام، ومناهضة الطاقة النووية، والشؤون النسوية)، وكانت مقدّمة لتشكيل أحزاب جديدة في ثمانينيات القرن العشرين.

يمكن فهم تطوّر النظرية الخضراء من خلال ثلاث موجات مرَت بها في تطوّرها[1]. فقد قدّمت أول موجة من النظرية السياسية الخضراء نقدًا للرأسمالية الغربية والشيوعية ذات الطراز السوفياتي، اللتين عُدّتا شكلَين مختلفَين جوهريًّا من أشكال الأيديولوجيا الصناعية الشاملة نفسها. وانتقدت تلك النظرية العلاقة الأداتية للبشرية بالطبيعة غير البشرية، وانتقدت تبعية الشعوب الأصيلة، وعددًا من أشكال الزراعة التقليدية. ودعا المنظّرون الخضر إلى التشكيك في فكرة التمحور حول الإنسان، التي تقول إنّ البشر هم قمة سلسلة التطوّر، وإنّهم مركز القيمة والمعنى في العالم، في حين تبنّى الخضر فلسفة تتمركز حول البيئة، وتسعى لاحترام أشكال الحياة من حيث أنماط وجودها المميزة الخاصة بها. أمّا في الموجة الثانية، فقد تميز الفكر الإيكولوجي بالاهتمام بالمناقشات التي دارت بين النظرية السياسية الخضراء والمدارس الفكرية الأخرى، كالليبرالية، والنسوية، والنظرية النقدية، والاشتراكية أيضًا، مع التركيز على بعض المفاهيم الأساسية في الفكر السياسي مثل الديمقراطية، والعدالة، والدولة، والمواطنة. في حين أنّ الموجة الثالثة تميّزت بالتركيز التطبيقي وعبر التخصّصي للفكر السياسي الأخضر. وفي الواقع، فإنّ من الصعب، على المستوى الفكري، التفكير في العديد من القضايا التي تهمّ النظرية الخضراء من دون الخوض في الجمع بين مختلف التخصّصات العلمية الأخرى. وفيما يتعلق بهذا التركيز عبر التخصّصي، تميل دراسة الجيل الثالث بشأن السياسات الخضراء والاستدامة إلى أن تكون مستنيرة بمجموعة واسعة من التخصّصات المتكاملة مع البحوث التطبيقية والتجريبية[2].

1 Mathew Humphrey, "Reassessing Ecology and Political Theory," *Environmental Politics*, vol. 10, no. 1 (2001), p. 1.

2 Ibid., pp. 1-2.

تكمن أهمية النظرية الخضراء اليوم في أنّها تمنحنا شبكة مفاهيمية تسمح لنا بالإحاطة بالأبعاد المعولمة للأزمة البيئية الكونية وباجتراح طرائق ووسائل لمواجهتها وحوكمتها تعجز المقاربات المسيّجة بالحدود الوطنية الضيّقة عن استيعابها. ومن هنا تأتي أهمّيتها بالنسبة إلى البلدان العربية، التي بدأت تتأثر بشدّة بالتغيرات المناخية على مستويات عدة، من دون أن تجد أطرًا نظرية وإجرائية لمواجهتها والحدّ منها وحوكمتها، ثمّ بلورة أنماط تنمية مستدامة.

تتمثّل، إذًا، إشكالية هذه الدراسة البحثية في درس الدور الذي تؤدّيه النظرية الخضراء في مجال تحليل العلاقات الدولية وتحليله، وتبيين مدى قدرتها على تقديم حلول علمية وعملية واقعية لحوكمة التغيّرات المناخية في الوطن العربي، التي تعجز عنها المقاربات الوطنية الضيقة، في أفق استشراف الاستراتيجيات المناسبة لها.

أولًا: البلـدان العربيـة في مواجهة تـأثيرات التغيرات المناخية وتحدّياتها

1. تأثيرات التغيرات المناخية المتعددة في الدول العربية

أ. التأثيرات البيئية

تلقي مشكلة تغيّر المناخ بظلالها على دول العالم كافة، وبخاصة الدول ذات الإسهام الأصيل في حدوث هذه المشكلة. وليست الدول العربية بمنأى عن التأثيرات الخطرة لظاهرة التغيّر المناخي، بل إنها من أكثر مناطق العالم تأثرًا بها[3]. وسوف نوجز فيما يلي تأثيرها في بعض القطاعات الأساسية.

- ارتفاع درجة الحرارة

تعدّ المنطقة العربية من المناطق المهدّدة بالمخاطر التي يمكن أن تتولّد نتيجة التغير المناخي، وتتباين التأثيرات باختلاف المناطق. فقد ارتفعت درجة الحرارة السطحية في المنطقة العربية على نحو مطّرد إبان القرن الماضي، وهي مرشحة لمواصلة الارتفاع في العقود القادمة. فبحسب **التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016**، يُتوقع أن يرتفع معدل درجة الحرارة في تونس بمقدار 1.1 درجة مئوية بحلول عام 2030، ويتوقع حدوث ارتفاع ملحوظ في درجة الحرارة بحلول عام 2060 في المملكة العربية السعودية، يُراوح بين 1.3 و5.1 درجات مئوية (بحسب الفصول). وفي السودان، يتوقع حدوث ارتفاع في درجة حرارة الصيف يُراوح بين 2.2 و7.2 درجات مئوية في المناطق الشمالية الغربية، وبين درجتين وأربع درجات

3 World Meteorological Organization, *Provisional State of the Global Climate 2023* (Geneva: World Meteorological Organization, 2023), accessed on 31/12/2023, at: https://shorturl.at/dijV5; Rubén Varela, Laura Rodríguez-Díaz & Maite deCastro, "Persistent Heat Waves Projected for Middle East and North Africa by the End of the 21st Century," *Plos One*, 17/11/2020, accessed on 30/12/2023, at: https://shorturl.at/kstS3

مئوية في الجنوب والجنوب الغربي للبلاد[4]. ومن شأن هذا التغيّر المناخي في المنطقة العربية أن يكون له تأثيرات سلبية في مختلف مناحي الحياة.

- الموارد المائية

تشكّل الصحاري ما يزيد على 80 في المئة من مساحة الوطن العربي، ولا يتعدّى متوسط إجمالي كميات المياه الساقطة سنويًّا على تلك المناطق 200 ملم، ما يضعها ضمن أقاليم العالم الأكثر جفافًا[5]. وتشير التقديرات إلى أنّ ندرة المياه ستصل إلى مستويات خطرة خلال العقد القادم، خاصة في منطقة الهلال الخصيب، التي من المرجّح أن تفقد خصوبتها. ومع استمرار الارتفاع في درجة الحرارة، سينخفض تدفّق نهر الفرات ونهر الأردن قبل نهاية القرن الحالي[6]. وفي قائمة أكثر 12 دولة مهدّدة بخطر الجفاف، أتت موريتانيا في المركز السابع، ثمّ السودان في المركز التاسع[7].

- التنوّع البيولوجي

يواجه بقاء كثير من الأنواع النباتية والحيوانية في العالم العربي تهديدات سوف تتفاقم نتيجة التأثيرات المتوقعة للتغير المناخي. فلدى اليمن، مثلاً، العدد الأكبر من الأنواع النباتية المهدّدة، إذ يبلغ 159 نوعًا، في حين أن السودان والصومال لديهما 17 نوعًا، ولدى جيبوتي ومصر والأردن والمغرب والسعودية والصومال والسودان واليمن مجتمعة أكثر من 80 نوعًا حيوانيًا مهدّدًا، وتأتي مصر في رأس القائمة بـ 108 أنواع[8]. ولذا، فإنّ التغير المناخي يهدد البنية الحيوانية للنظم الإيكولوجية برمتها[9].

- ارتفاع منسوب البحار

تقع غالبية النشاط الاقتصادي والزراعي والمراكز السكنية في المناطق الساحلية. ولذا، فإنّ ارتفاع مستوى البحر يهدد بإغراقها، وبزيادة ملوحة التربة والمياه العذبة، وبانقراض نحو 40 في المئة من الثروة الحيوانية، وبالتأثير المباشر أيضًا في 21.3 في المئة من سكّان البلدان العربية[10]. وقد ضمت قائمة الدول المهدّدة بخطر ارتفاع منسوب مياه البحر، بحسب البنك الدولي، كلًّا من مصر في المركز الثالث، ثمّ تونس

4 صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** (أبوظبي: 2016)، ص 331.

5 وجدي أمين [وآخرون]، **تأثير التغيرات المناخية المحتملة على السكان في المنطقة العربية**، إشراف طارق توفيق أمين (القاهرة: المجلس القومي للسكان، 2021)، ص 15، شوهد في 2023/12/31، في: https://shorturl.at/dhozX

6 بوسبعين تسعديت، "أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول البيئة والتنمية المستدامة، جامعة العقيد مولود معمري، البويرة، الجزائر، 2017.

7 المرجع نفسه.

8 مصطفى كمال طلبة ونجيب صعب، **البيئة العربية: تغيّر المناخ؛ أثر تغيّر المناخ على البلدان العربية**، تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية (بيروت: المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2009)، ص 21.

9 المرجع نفسه.

10 تسعديت.

في المركز الرابع، ثم موريتانيا في المركز السادس، ثمّ ليبيا في المركز الثاني عشر[11]. ولم يعُد الخطر في مصر يهدّد المحاصيل الزراعية فحسب، بل كذلك الأهرامات التي باتت تحت خطر التضرر بسبب ظروف الطقس. ويكرّر الخبراء تحذيراتهم من احتمال غرق مدينة الإسكندرية وأجزاء واسعة من دلتا النيل أيضًا بسبب ارتفاع مستوى مياه البحر الأبيض المتوسط بفعل التغير المناخي[12].

- التصحّر

تعاني الدول العربية أيضًا مشكلة الزحف الصحراوي، فقد بلغ إجمالي المساحات المتصحّرة سنة 2013 حوالى 8.9 ملايين كيلومتر مربع؛ أي ما يعادل نسبة 7.73 في المئة من مساحتها الإجمالية[13]. ومن شأن التغير المناخي وما يحدثه من نقص في المياه أن يزيد بشدّة من تدهور الأراضي وتصحّرها.

ب. التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية

- تأثير المناخ في الهجرة

تنمو أعداد سكّان المناطق الحضرية بسرعة كبيرة في البلاد العربية، ويعيش حاليًا 56 في المئة من الساكنة في المراكز الحضرية. وبحلول عام 2050، ستزداد نسبة هذه الساكنة الحضرية لتصل إلى 75 في المئة[14]. وقد أسهم الجفاف والقحط في زيادة الهجرة من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في المنطقة العربية زيادة كبيرة، مع العلم أنّ المناطق ذاتها عرضة لمخاطر أخرى ناجمة عن التغيرات المناخية، مع ازدياد حدوث الفيضانات السريعة في المدن، نتيجة لازدياد كثافة هطول الأمطار، وانتشار الأسطح الخرسانية التي لا تمتص الماء، ونقص كفاءة شبكات الصرف الصحي وانسدادها، وزيادة البناء في مناطق الأودية والمنحدرات المنخفضة. وقد تضاعف عدد السكان المتضررين من الفيضانات، منذ بداية الألفية الجديدة، ليصل إلى نصف مليون شخص في مختلف أنحاء المنطقة العربية[15].

- الزراعة

من المتوقع أن يتأثر نصف المناطق الزراعية في الوطن العربي، خاصة في مصر والعراق والمغرب واليمن، بسبب التغيرات المناخية في المياه[16]. ويتوقع لمنطقة البحر الأبيض المتوسط أن تشهد انخفاضًا في هطول

11 المرجع نفسه.

12 أمين [وآخرون]، ص 11.

13 وهيبة مشدن، "التغيرات المناخية وتحديات الأمن الغذائي العربي"، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية** (مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3)، مج 6، العدد 2 (2017)، ص 828.

14 Dina Zayed, "Build Greener to Tackle Climate Change, Arab Cities Urged," *Reuters*, 23/12/2014, accessed on 31/12/2023, at: https://shorturl.at/CFU09

15 "In the Arab World, Building Fridges to Live in an Oven," *The New Humanitarian*, 5/12/2012, accessed on 31/12/2023, at: https://shorturl.at/gnoOT

16 أمين [وآخرون]، ص 17.

الأمطار، وسط ظروف أعلى حرارة وأكثر تقلّبًا، وهذا ما يزيد من استخدام المياه ويحدّ من إنتاجية بعض المحاصيل. وسيواجه المزارعون المزيد من المشكلات الناجمة عن درجات الحرارة المرتفعة، فقد لا يجري استيفاء المتطلبات اللازمة لتبريد بعض الفواكه، كما يرجح أنّ خصوبة التربة ستتراجع وتتدهور[17]. لذا، ستكون تأثيرات درجات الحرارة المرتفعة والحشائش الضارة المتزايدة والحشرات الضارة، شديدةً في بعض أنواع المحاصيل الزراعية، مؤديةً بذلك إلى نقص الغذاء العالمي[18].

- الصناعة

تسهم موجات الجفاف في تقليل كميات مياه السدود والخزانات، وتُحدث نقصًا في توليد الطاقة الكهرومائية التي تُستخدم في جميع المجالات، التي من بينها المجالات الصناعية. ثمّ إن للتغير المناخي تداعياته المهمة على التخطيط للاستثمارات في البنى التحتية اللازمة للصناعة، إذ إن ارتفاع مستويات سطح البحر وارتفاع درجات الحرارة وزيادة التعرض للفيضانات والعواصف، تؤثّر جميعها في صالحية الاستثمارات في مناطق السواحل بسبب مخاطرها. وإضافة إلى ذلك، فإن التغيرات المناخية من شأنها أن تؤدي إلى زيادة أسعار التأمين، وهو ما يمكن أن يعوق مشاريع التنمية في المناطق المعرضة للمخاطر. وفضلاً عن ذلك، ستحجم مؤسسات التمويل عن منح القروض والضمانات الائتمانية لهذه المشروعات، وهو ما يمكن أن يؤثر مستقبلاً في توزيع مشاريع التنمية الصناعية في مختلف أنحاء المناطق[19].

- السياحة

من شأن التغير المناخي أن يهدّد قطاع السياحة الذي يعدّ مصدرًا مهمًّا للإيرادات وتوفير فرص العمل. وتشير تحليلات أنماط السياحة وأشكالها إلى أنّ الوجهات السياحية الواقعة على الساحل الشمالي للبحر الأبيض المتوسط ستصبح على المدى البعيد أكثر جذبًا من المنطقة العربية. فتساقط الثلوج في لبنان، الذي يجري توظيفه لأغراض التزلّج، والشعاب المرجانية الموجودة في البحر الأحمر، والعديد من الآثار القديمة المنتشرة في المنطقة، مهدّدٌ جميعها بسبب تغير المناخ والظروف المناخية القاسية[20].

أما الأحداث الأخرى، مثل الأمطار الغزيرة أو زيادة الملوحة في المياه الجوفية، فيمكنها أن تهدّد المباني التاريخية القديمة والرسومات والقطع الأثرية. وفي هذا الصدد، ستكون بعض المدن، مثل الإسكندرية، مهددة أكثر بسبب غمرها بمياه البحر، وفي معظم الحالات تكون الحاجة إلى المحافظة على هذه المواقع الثقافية وحمايتها قائمة أصلاً، إلاّ أن تغير المناخ يجعلها أكثر إلحاحًا[21].

17 مشدن، ص 827.

18 أمين [وآخرون]، ص 18.

19 صندوق النقد العربي، ص 336.

20 زاهر هاشم، "كيف يؤثر التغيّر المناخي على مستقبل السياحة في المنطقة؟"، **تي آر تي العربية**، 2023/8/29، شوهد في 2023/9/11، في: https://shorturl.at/qxAC8

21 المجلس القومي للسكان، ص 20.

- الطاقة

يعدّ قطاع الطاقة الحيوي، بالنسبة إلى العديد من البلاد العربية، أحد القطاعات الاقتصادية التي تعاني بدورها وقع التأثيرات المحتملة للتغيّر المناخي؛ إذ تشمل التأثيرات المحتملة إمكانية نقص الكهرباء المنتجة من المحطات المائية، نتيجةً لموجات الجفاف المحتملة، وتزايد الطلب على الطاقة اللازمة لوحدات تحليل المياه. ونتيجةً للارتفاع في درجات حرارة الجو، يتزايد الطلب على الكهرباء لنُظُم التبريد والتكييف. ويمكن أيضًا أن يكون ارتفاع مستوى البحر سببًا في غرق منشآت إنتاج الطاقة، خاصة بالنسبة إلى منصات استخراج النفط البحري، ومحطّات توليد الكهرباء في المناطق الساحلية أو محطات المحولات في المناطق المحتمل غرقها، وفي تعرّض شبكات الكهرباء الوطنية أو شبكات الربط الكهربائي وخطوط نقل الغاز الطبيعي في المناطق المتضّررة للتلف[22].

2. التحديات الآنية والمستقبلية لتأثيرات التغيرات المناخية في الوطن العربي

لا تزال بلدان الوطن العربي تعاني الهشاشة التنموية التي تنعكس بدورها على البنى البيئية[23]. وإن أفلحت هذه البلدان العربية أمدًا طويلًا، وإلى حدٍ معيّن، في مواجهة التحديات الناجمة عن التقلبات المناخية، وذلك بتكيّفها، للبقاء على قيد الحياة، مع التغيرات في هطول الأمطار ودرجات الحرارة والأوضاع الطبيعية، فإنّ هذه التقلبات ستزداد حدة على نحوٍ غير مسبوق في التاريخ، مع ارتفاعات قياسية في درجات الحرارة، وانخفاض مستويات هطول المطر، والتصحّر، وإزالة الغابات، وندرة المياه الجوفية والمياه الصالحة للشرب، وتلوّث البيئة المحيطة، وغيرها[24].

ومن المتوقع أن تتأثر الدول العربية بشدة من جرّاء هذه التغيرات المناخية، التي ستؤثّر بدورها في الحالة الصحية، والقدرة على زراعة الأغذية والأمن الغذائي، والسكن، والسلامة، والعمل. وقد تسوء الظروف ويصبح الوضع أشد تعقيدًا مع ارتفاع مستوى سطح البحر وتسلل المياه المالحة إلى درجة تضطر فيها بعض المجتمعات المحلّية إلى النزوح، إضافة إلى أن فترات الجفاف الطويلة ستعرض الناس لخطر المجاعة في المستقبل وتؤدّي إلى ارتفاع عدد النازحين.

22 طلبة وصعب، ص 18.

23 سمير عبده، **الوطن العربي بين التخلف والتنمية** (بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 2012)، ص 15.

24 Hans-Otto Pörtner et al. (eds.), *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (Cambridge, UK/ New York: IPCC, 2022).

وعلى الرغم من الإسهام المنخفض للمنطقة العربية بأقلّ من 5 في المئة من إجمالي الانبعاثات في العالم[25]، فإنّها، بحكم امتدادها الجغرافي وتباين بناها الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى تدهور الموارد الطبيعية فيها، واعتماد كثير من بلدانها على الموارد الأكثر عرضة للتأثر بتغير المناخ، كالزراعة، ومصادر المياه، والثروة السمكية، ستكون من أكثر المناطق عرضةً للتأثيرات المحتملة للتغيرات المناخية وتفاعلاتها المختلفة، التي تشمل تهديد المناطق الساحلية، وازدياد حدة الجفاف والتصحّر، وشحّ الموارد المائية، وزيادة ملوحة المياه الجوفية، وانتشار الأوبئة والآفات والأمراض على نحو غير مسبوق؛ الأمر الذي يترتب عليه انعكاسات سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية[26].

وإن ظلّ الوضع على ما هو عليه، من دون اتخاذ الإجراءات اللازمة على الأمد القصير، فسيؤدي تغير المناخ، إذًا، على الأمدين المتوسط والبعيد، إلى ارتفاع مستوى سطح البحر، وزيادة الضغط على إنتاج الغذاء والوصول إليه، خاصة في المناطق المعرّضة للخطر، وسيؤدّي الاحترار العالمي إلى إضعاف صحة التربة والنظام البيئي تدريجيًا، وسترتفع مخاطر تغيّر المناخ على المدن والبنية التحتية الرئيسة بسرعة مع المزيد من الاحترار العالمي، خاصّةً في الأماكن المعرّضة لدرجات حرارة عالية على طول السواحل[27].

ثانيًا: مفهوم النظرية الخضراء في العلاقات الدولية

يقودنا عرضنا في المبحث الأول للتأثيرات البليغة الناجمة عن التغيرات المناخية في البلاد العربية، إلى ملاحظة ما يلي: 1. غياب مبادرات المواجهة واستراتيجياتها على مستوى صناعة القرار في الدول العربية[28]، 2. غلبة التوجه النيوليبرالي على السياسات المنتهجة في أغلب الدول العربية، الأمر الذي يُفاقم الأزمة المناخية بدل الحدّ منها، 3. طبيعة الإشكالات البيئية والمناخية المعولمة والكونية، ولذا فلا يمكن أن تتصدّى لها السياسات القُطرية الضيقة، بل من الضروري والحتمي إردافها بحوكمة إقليمية ودولية.

ومن هنا تبرز أهمية النظرية الخضراء بالنسبة إلى البلاد العربية في سعيها لبلورة استراتيجيات مستقبلية للتصدّي للتغيرات المناخية وآثارها، من حيث إنّها تُحدث قطيعةً مع السياسات النيوليبرالية من جهة، وتسمح بحوكمة دولية للأزمة المناخية من جهة أخرى؛ ذلك أن التوجّه النيوليبرالي لا يسود بوصفه فكرةً أو مذهبًا فحسب، بل بوصفه مطلقًا ثقافيًا يستوعب في داخله كلّ خبرات الإنسان ومعارفه، بوصفه

25 لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **الإحصاءات المتعلقة بتغيّر المناخ في المنطقة العربية: مجموعة من المؤشرات المقترحة** (بيروت: منشورات الإسكوا، 2017)، ص 2، شوهد في 2023/10/11، في: https://bit.ly/3SFiyad

26 صندوق النقد العربي، ص 331.

27 المرجع نفسه.

28 مصطفى كمال طلبة، "التحديات البيئية الأساسية في البلدان العربية"، في: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية** (بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009)، ص 27.

خلاصةً نهائيّة للتجربة الإنسانية (نهاية التاريخ)، وبهذا فلا مجال لبحثٍ مغاير عن أفقٍ بديل يخرج عن سياقه أو يغايره في الرؤية إلى العالم وقيم انتظام العيش. ومن هنا تأتي أهمية منظور النظرية الخضراء في الاستراتيجيات العربية في التصدي لتأثيرات تغير المناخ المتعدّدة والمركبة، وفي أنها تصبّ المنطلقات كلّها لنقد المنظور النيوليبرالي في جذوره التنويرية، وتسلّط الضوء على التكاليف البيئية والاجتماعية والنفسية لعملية الحداثة (بمعناها الضيق) التي ينطوي عليها، إضافة إلى انتقادها العلاقات البشرية الذاتية بالطبيعة غير البشرية، وانتقادها تبعية الشعوب الأصلية للمنظور النيوليبرالي الأُحادي وطمس هوياتها وأشكالها الزراعية والمعيشية التقليدية، لتنتهي هذه النظرية إلى تأكيد ضرورة تخصيص الأخلاقيات البيئية والفلسفة البيئية المتقاربة، والتشكيك في فكرة التمحور حول البشر باعتبارهم ذروة سلسلة التطوّر، ومركز القيمة ومعنى العالم الحصري[29].

1. نشأة النظرية الخضراء في العلاقات الدولية

تنتمي النظرية الخضراء إلى تقليد النظرية النقدية، بمعنى أنّ القضايا البيئية تثير أسئلة بشأن العلاقات بيننا وبين الآخرين في سياق صنع القرار المجتمعي والجماعي، وهو ما يثير بدوره مسألة تحديد حدود المجتمع السياسي، بالنسبة إلى المشكلات البيئية التي تتخطّى الحدود. وتتّخذ هذه الأسئلة شكل السؤال: "في أيّ مستوى من المجتمع السياسي ينبغي أن نبحث عن حل؟"[30].

بالنسبة إلى منظّري البيئة، إذا جرى النظر إلى القضايا البيئية من منظور بديل، فقد تؤدي إلى تحوّل نظري وعملي. ونظرًا إلى أنّ النظرية والتطبيق مرتبطان، فإنّ القضايا البيئية عندما تتحدّى الممارسات الحالية، تثير أيضًا أسئلة جديدة[31]. وهكذا، فمع ظهور حركات الرعاية الاجتماعية للحيوان وتحرير الحيوان - بوصفها جزءًا من حركات حماية البيئة، خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين - جرى تنظيم حملات لصالح النبات والحيوان وتحسين المعاملة، وقد زادت شعبيتها لأنها تحاول إعادة تحديد العلاقة بين البشر والعالم البيئي؛ أي الطبيعة[32].

وبعد أن سعت الموجة الأولى من النظرية الخضراء إلى تسليط الضوء على اللاعقلانية البيئية للمؤسسات الاجتماعية، كالسوق والدولة، كانت موجتها الثانية أكثر انشغالاً بإعادة التفكير نقديًّا في بعض المفاهيم السياسية الجوهرية في المنظومة الرأسمالية، وهو ما نتجت منه حركة بيئية عولمية جديدة سعت

29 تيم دان وميليا كوريك وستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع**، ترجمة ديما الخضرا (الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 611.

30 سليم جداي [وآخرون]، "النظرية الخضراء والأمن البيئي في العالم العربي"، **مجلة الفكر القانوني والسياسي**، مج 6، العدد 1 (2022)، ص 437.

31 Hugh Dyer, "Introducing Green Theory in International Relations," *E-International Relations*, 7/1/2018, accessed on 5/4/2023, at: https://shorturl.at/efwB1

32 أندروا هيوود، **النظرية السياسية**، ترجمة لبنى الرئدي (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013)، ص 328.

للتقريب بين العدالة البيئية والديمقراطية البيئية، ونتجت منه المفاهيم الجديدة أيضًا، مثل "العدالة البيئية"[33]، و"الحقوق البيئية"[34]، و"الديمقراطية البيئية"[35]، و"النشاط البيئي"[36]، و"المواطَنة البيئية"[37]، و"الدول الخضراء"[38]. وقد ركّزت النظرية الخضراء على الأبنية والعمليات السياسية المسيطرة والمسبّبة لتدمير البيئة، وربطت ذلك بإمكانية بناء مؤسسات "ترويضية" للفوضى الدولية التي تسبّبها المنظومة الرأسمالية العالمية[39]. وقد حازت، في أوائل التسعينيات، النظرية الخضراء على اعترافٍ بها بوصفها نظامًا فكريًا جديدًا في البحث انبثق بوصفه متحدّيًا طموحًا للنظامَين الفكريَين السياسيَين اللذين كان لهما أكثر التأثيرات حسمًا في السياسة في القرن العشرين، وهما الليبرالية والاشتراكية[40].

انطلقت المقاربة الخضراء في تحليلها للتفاعلات الدولية من كونها مناقضة للتحليلات العقلانية لدى نهجَي الواقعية الجديدة والنيوليبرالية، اللتين طالما همّشتا القضايا البيئية ضمن خانة القضايا الجديدة في العلاقات الدولية. فقد همشت الواقعية البنيوية قضايا السياسة الدنيا، ومن بينها قضايا البيئة، بالنسبة إلى الدولة، وربطت الاهتمام بها بشرط ارتباطها بقضايا الأمن القومي، في حين أنّ النيوليبرالية أكّدت على أهمية تحقيق التعاون الدولي في المجال البيئي، في إطار الاستغلال العقلاني للطبيعة عن طريق المؤسسات الدولية[41]، واعتماد تجارة الكربون، وتسليع التلوث، وخلق "أسواق للتلوث"[42].

وقد ارتبطت بذلك تحليلات المقاربة الخضراء في العلاقات الدولية بالمقاربة النقدية، في إطار دراسة العلاقة بين هيمنة الطبيعة وهيمنة الإنسان التي طرحها الجيل الأول من منظّري مدرسة فرانكفورت[43]. وقد حاول المنظّرون في هذا المجال تحقيق شروط النظرية النقدية التي تكلّم عنها روبرت كوكس

33 Nicholas Low & Brenda Gleeson, *Justice, Society and Nature: An Exploration of Political Ecology* (London: Routledge, 1998).

34 Tim Hayward, *Constitutional Environmental Rights* (Oxford: Oxford University Press, 2005).

35 Brian Doherty & Marius De Geus (eds.), *Democracy and Green Political Thought: Sustainability, Rights and Citizenship* (London: Routledge, 1996).

36 Paul Wapner, *Environmental Activism and World Civic Politics* (Albany: State University of New York Press, 1998).

37 John Barry, *Rethinking Green Politics: Nature, Virtue and Progress* (London: Sage Publications, 1999); Andrew Dobson, *Citizenship and the Environment* (Oxford: Oxford Univesity Press, 2003).

38 Robyn Eckersley, *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty* (Cambridge, MA: MIT Press, 2004); John Barry & Robyn Eckersley, *The State and the Global Ecological Crisis* (Cambridge, MA: MIT Press, 2005).

39 سكوت بورتشيل [وآخرون]، **نظريات العلاقات الدولية**، ترجمة محمد صفّار (القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015)، ص 419-420.

40 في حين يجري وصفها بـ "النظرية السياسية الخضراء" (Green Political Theory) على نطاق واسع في أوروبا وأستراليا، يشار إليها في شمال أميركا عادة باسم "النظرية السياسية البيئية" (Environmental Political Theory).

41 دان وكوريك وسميث، ص 611.

42 Daniel Faber, "Global Capitalism, Reactionary Neoliberalism, and the Deepening of Environmental Injustices," *Capitalism, Nature, Socialism*, vol. 29, no. 2 (2018), pp. 8-28.

43 Robyn Ekersley, "Green Theory," in: Tim Dunne, Milja Kurki & Steve Smith (eds.), *International Relations Theories Discipline and Diversity*, 3rd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2013), p. 251.

وتيموثي سنكلير[44]، عن طريق التركيز على الأبعاد الاجتماعية في الظاهرة الدولية، وارتباطها بالأوضاع البيئية عالميًا من جهة، وعن طريق محاولة تصوّر واقع بينيّ أفضل في السياسة الدولية وذلك بتحليل أسباب الأزمات والكوارث البيئية، ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لها من جهة أخرى. وبذلك تعتبر روبن إكيرسلي أنّ النظرية الخضراء ما هي إلّا امتداد من امتدادات النظرية النقدية في إطار ما سمّته بالإيكولوجيا السياسية النقدية[45].

إلى جانب ذلك، هدفت النظرية الخضراء إلى توجيه انتقاداتها النظرية والفكرية في مطلع التسعينيات إلى الفكرَين الرأسمالي والشيوعي، إذ قدّمت انتقاداتها الخاصة بالرأسمالية الغربية والشيوعية السوفياتية بوصفهما شكلَين من أشكال الأيديولوجيا الصناعية، على الرغم من الاختلافات بينهما حول دور الدولة والسوق. وترى النظرية الخضراء في هذا الصدد أنّ الفكرين الرأسمالي والاشتراكي قد تكوّنا وتطوّرا إبان ما سمّياه "قرن الوفرة"، حيث كانت الموارد الطبيعية تستطيع دعم النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي الذي ميّز القرن العشرين، وكان كلا الفكرين متفائلاً بفائدة التطور التكنولوجي والاستغلال المتزايد للطبيعة ومواردها من دون مراعاة آثار ذلك على المدى البعيد[46].

تأثر الفكر السياسي الأخضر بمقاربة "تراجيديا المشاع" (Tragedy of the Commons) لغاريت هاردين[47]، التي تصف حالة استنزاف الموارد المشتركة من جانب الأفراد الذين يتشاركون فيها بصورة مستقلة وغير عقلانية، وفقًا للمصلحة الذاتية لكلّ منهم، على الرغم من إدراكهم أنّ استنزاف الموارد المشتركة يتعارض مع المصلحة المشتركة للجماعة على المدى الطويل[48]. وتعدّ أطروحة هاردين هذه النمط المثالي لبداية التنظير للبيئة في العلاقات الدولية ضمن نطاق المجتمع العالمي وآليات التصدّي للتهديدات البيئية ضمن نطاق البشر والطبيعة. وبناءً على تحليلات هاردين، انطلق تيّار خاصّ من المنظّرين الخضر يطلق عليهم اسم "المؤسسيون البيئيون"[49]، للدعوة إلى ضرورة إقامة مؤسسات عالمية مركزية تعمل على رعاية الشؤون البيئية بما يحقق الاستدامة، والتأكيد على دور المؤسسات الدولية والفواعل من غير الدولة إلى جانب الدولة، التي يعتبرونها فاعلاً أساسيًّا في العلاقات الدولية، وفي رعاية القضايا الإيكولوجية العالمية[50].

---

44 Robert W. Cox & Timothy J. Sinclair, *Approaches to World Order* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); John S. Moolakkattu, "Robert W. Cox and Critical Theory of International Relations," *International Studies*, vol. 46, no. 4 (2011), pp. 439-456.

45 Ekersley, p. 8.

46 Ibid.

47 Garrett Hardin, "The Tragedy of the Commons," *Science*, vol. 162 (1968), pp. 1243-1248.

48 Ibid.

49 Andrew J. Hoffman & Devereaux P. Jennings, "Institutional Theory and the Natural Environment," *Organization & Environment*, vol. 28, no. 1 (2015), pp. 8-31.

50 Ekersley, p. 398.

وفي رأي ماثيو باترسون، وهو أحد أبرز منظّري التنظير الأخضر في العلاقات الدولية الذي يركّز على قضايا البيئة وتأثيراتها في التفاعلات الدولية، تبدأ نظرية العلاقات الدولية الخضراء بثلاثة أسئلة جوهرية: لماذا برزت المشكلات البيئية، وكيف يجري إنتاجها؟ وما تأثيرات المشكلات البيئية في الجماعات الاجتماعية المختلفة؟ وما الاستجابة الواجبة؟[51]. وجوابًا عن أول هذه الأسئلة، يقدم باترسون تفسيرًا بنيويًا متداخلًا، وهو أنّ إنتاج المشكلات البيئية يُفهم على أنه جوهري لمنطق مجموعة من هياكل القوى الرئيسة في السياسة العولمية، وهي: نظام الدول والرأسمالية، وعقيدة المجتمع التنظيمي الإداري بوصفها معرفةً علمية؛ أي بالنظر إلى أنّ المنظمات، وليس الأفراد، هي المكوّنات الأساسية للمجتمع، وأن المجتمع هو حصيلة قرارات مديري المؤسسات الكبرى فيه والنظام الاجتماعي الأبوي. وبالبناء على فهمٍ غرامشيٍّ جديد لبنى القوى بصفتها تنتج هويات وممارسات اجتماعية، يستخرج باترسون الطرائق المختلفة التي تعمل بوساطتها هياكل هذه القوى معًا لإنتاج مشكلات بيئية روتينية. وفي الجواب عن السؤال الثاني، يسلط باترسون الضوء على التوزيع غير المتساوي للمخاطر البيئية، وعلى البعدين الزماني والمكاني بين أولئك الذين ينتفعون من الممارسات الاجتماعية التي تنتج تلك المخاطر، وأولئك الذين يعانونها في النهاية. وفي جوابه عن السؤال الثالث، يجادل بأنّ الاستجابة المناسبة هي في مقاومة هياكل القوى المتداخلة هذه، وبناء مجتمعات أصغر واقتصادات ثابتة الحالة أو مستقرة الوضع مبنية على مبادئ اجتماعية مساواتية[52].

2. التنظير الأخضر في العلاقات الدولية

تعتبر المقاربة الخضراء نقلة نوعية مهمة في مجال تحليل العلاقات الدولية، إذ حوّلت الاهتمام الكلاسيكي لمجال العلاقات الدولية الذي ارتبط كثيرًا بقضايا الحرب والسلام، وحتّى التعاون بين الدول (قضايا السياسة العليا)، نحو الاهتمام بقضايا البيئة، كالتغير المناخي، وطبقة الأوزون، والتلوّث، والتصحّر، وغيرها. ويذهب طموح النظرية الخضراء إلى أبعد من ذلك كثيرًا من الفهم الضيق للمسائل البيئية، ويُخضع الأسئلة الكلاسيكية لعلم العلاقات الدولية التي كانت متمحورةً حول البحث عن السلام، وعمليات سياسة القوّة، ومسألة الحكم العالمي، والمسائل الحتمية، كالعدالة الكونية، لإعادة تفكير دقيقة في ضوء التحدّي الإيكولوجي[53].

وممّا يزيد من أهمية دراسة مثل هذه المشكلات الدولية في إطار العلاقات الدولية، أنّها مشكلات مشتركة بين كل الدول، وقد تُسبّب أزمات بالنسبة إلى بعضها، مثل مشكلات المياه وندرتها، والأنهار

51 Matthew Paterson, "Green Politics," in: Scott Burchill & Andrew Linklater (eds.), *Theories of International Relations*, 5th ed. (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013), pp. 266-290.

52 Ibid.

53 Ekersley, p. 390.

المشتركة، والتلوّث العابر للحدود، والاحترار العالمي ... إلخ. ومن ثمّ يعجز الإطار الوطني للحكامة عن معالجتها، ويصبح لزامًا معالجتها في إطارٍ للحكامة الدولية، على غرار ما ترخّص به النظرية الخضراء.

يتعلّق الأمر، إذًا، بنقلة نوعية في معالجة المسائل البيئية ضمن النظرية الخضراء، فإذا كانت نظرية العلاقات الدولية تُعنى بدراسة العلاقات الدولية من منظور نظري، فهي تحاول تقديم الإطار والمقاربة المفاهيمية التي يمكن على أساسها تحليل هذه العلاقات، والتي يصفها أُولي هولستي بأنها "عبارة عن نظّارات شمسية ملوّنة تعكس، وفي الوقت نفسه تسمح لمرتديها برؤية الأحداث البارزة من مختلف الزوايا، والتي تكون ذات صلة بالنظرية"[54]. ثمّ إنّ وظيفة النظرية هي الوصف والتفسير والتحليل، وهناك من يدعم أيضًا فكرة التنبّؤ. لكنّ المشكلة ليست هنا، بل كما يرى كريس براون أنّ المشكل الرئيس يكمن في أنّ العلاقات الدولية ليس لها وجود عيني أو أساسي في العالم الحقيقي، من النوع الذي يمكن أن تحدّده معرفة من المعارف الأكاديمية، وبدلاً من ذلك يوجد تفاعل متواصل بين العالم الحقيقي وعالم المعرفة، وهو ما تحاول النظرية الوصول إليه وتحقيقه[55]، وهو ما حاولت النظرية الخضراء وصفه وتحليله وحتى التنبّؤ به، وذلك بوساطة منطلقاتها وتوجّهاتها التي تحاكي الواقع والمستقبل، فهي ترى أنّ أشكال الظلم البيئي تظهر عندما يقوم الفاعلون الاجتماعيون غير المُساءَلين بتحويل التكاليف البيئية لقراراتهم وممارساتهم "إلى الخارج"؛ أي إلى أطراف ثالثة بريئة من فعل الإضرار بالبيئة، في ظروف لا يكون فيها لدى الأطراف المتأثرة (أو ممثليها) أيّ علم بالقرارات والممارسات التي تولّد مخاطر بيئية، وليس لهم أيّ دور في تلك القرارات والممارسات. وتظهر أوجه الظلم البيئي أيضًا عندما تستولي الطبقات الاجتماعية الأكثر حظًّا والأمم الأكثر تميزًا على أكثر من "حصّتها العادلة" من البيئة، وتُخفي بذلك "بصمتها البيئية" الضخمة[56]. لذا، فإنّ المسعى الأساسي للنظرية الخضراء هو مسعى مزدوج، يتمثّل في تخفيض المخاطر البيئية في جميع المجالات، وفي الحيلولة دون تحويلها إلى أطراف ثالثة بريئة وإلقائها عليهم على نحو غير منصف عبر الزمان والمكان.

كذلك، فإن تركيز الأبحاث الأكاديمية الخضراء المتعلقة بمسائل الاقتصاد السياسي أصبح أكثر عولمة. وقد أدّى حوار "حدود النمو"، الذي ظهر في حقبة مبكرة (في بداية سبعينيات القرن العشرين)[57]،

54 Ole R. Holsti, "Theories of International Relations," in: Michael J. Hogan & Thomas G. Paterson (eds.), *Explaining the History of American Foreign Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).

55 Chris Brown, *Understanding International Relations* (London: Macmillan Education, 1997).

56 "البصمة البيئية" (Ecological Footprint) مقياس لطلب البشر على الأنظمة البيئية للكرة الأرضية. وهو مقياس معياري موحد للطلب على الموارد الطبيعية، يقارن بالقدرة البيئية للكرة الأرضية على تجديد مواردها. ينظر في ذلك:
Marthis Wackernagel & William Rees, *Our Ecological Footprint: Reducing Human Impact on the Earth* (Gabriola Island, BC: New Society Publishers, 1996); Martin Greenwood, "How Neoliberalism Destroyed the Planet and Why Capitalism Won't Save Us," The University of Manchester, 4/5/2021, accessed on 5/4/2023, at: https://shorturl.at/vACW9

57 Dennis Meadows et al., *The Limits to Growth*: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind (New York: Universe Books, 1972).

إلى توليد مطالبات بتغييرات جذرية في السياسات لإحداث كبح للنمو الاقتصادي أو حتى وقفه على نحو كامل، من أجل كبح التراجع البيئي العالمي المتزايد. إلّا أنّ هذه المطالبات أثبتت أنها مثيرة للجدل وغير مستساغة سياسيًّا. وبحلول ثمانينيات القرن الماضي، جرى حجب حوار "حدود النمو" من خطاب التنمية المستدامة الذي لاقى قبولاً أكبر، وجرى تبنّيه على نطاق واسع بعدما نشرت اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية تقرير **مستقبلنا المشترك** (تقرير برونتلاند) في عام 1987[58]. وقد تحدّى تقرير برونتلاند فكرة أنّ الحماية البيئية والتنمية الاقتصادية تقفان في علاقة غالب ومغلوب، وأشار إلى توافر فرص "فكّ ارتباط" النمو الاقتصادي بالتدهور البيئي، عن طريق اتّباع سبيل تنموي صديق للبيئة أو مستدام. ووفقًا لصيغة تقرير برونتلاند، فإنّ التنمية المستدامة تُفهم باعتبارها تنمية تلبّي احتياجات الجيل الحالي، من دون التضحية بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها. وقد جرى رسميًا تأييد استراتيجية واسعة للتنمية المستدامة في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية "قمة الأرض"، الذي عُقد في ريو دي جانيرو في البرازيل في عام 1992. غير أنّ منظور النظرية الخضراء يرى أنّ نهج برونتلاند يستند إلى توجه أداتي تجاه العالم غير البشري، ويهمل مسألة حماية التنوع الحيوي، عن طريق تركيزه على العدالة بين أبناء الجيل الواحد فحسب، ويهمل العدالة فيما بين الأجيال، التي تكتسي أهمية أكبر[59].

على الرغم من ذلك، فقد جرى تعزيز النقاش العام بأنّ هناك أوجه تآزر بين التنمية الرأسمالية الأكثر فاعلية والحماية البيئية، عن طريق خطاب أكثر حداثة، هو خطاب "التحديث البيئي"[60]. ويجادل مؤيدو هذا الخطاب بأنّ المنافسة الاقتصادية والابتكارات التكنولوجية المستمرة تُنتج نموًّا اقتصاديًا يستخدم طاقة وموارد أقل، ويُنتج كميةً أقل من النفايات لكلّ وحدة من الناتج المحلّي الإجمالي. ومع أخذنا في الحسبان أنهم أبعد ما يكونون عن أدائهم دور الكابح للنمو، فإنّ مؤيدي التحديث البيئي يؤكّدون أنّ التشريعات البيئية الداخلية يمكنها أن تكون بمنزلة حافز على مزيد من الابتكارات البيئية التقنية التي تعزز التنافسية الاقتصادية الوطنية، وتجبر على الزيادة التدريجية التصاعدية للمعايير البيئية. وقد جرى تبنّي نهج "الربح للجانبين" (Win-Win Game) في مجال البيئة بترحيب واسع، بل حتى إنه قد جرى تطبيقه بأسلوب منهجي من لدن كثير من الحكومات في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[61]، بالتزامن مع تحوّلٍ نحو الاستخدام المتزايد للأدوات المعتمدة على السوق في السياسات البيئية.

---

58 World Commission on Environment and Development, *Our Common Future (Brundtland Report)* (Oxford: Oxford University Press, 1987), accessed on 8/1/2022, at: https://shorturl.at/eDFI0

59 John Barry, "Green Politics and Intergenerational Justice: Posterity, Progress and the Environment," in: Ben N. Fairweather et al. (eds.), *Environmental Futures* (London: Palgrave Macmillan, 1999), pp. 57-72; Edward Page, "Intergenerational Justice and Climate Change," *Political Studies*, vol. 47, no. 1 (1999), pp. 53-66.

60 Maarten Hajer, *The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process* (Oxford: Clarendon Press, 1995).

61 Arthur P.J. Mol & David A. Sonnenfeld, "Ecological Modernisation around the World: An Introduction," *Environmental Politics*, vol. 9, no. 1 (2000), p. 5.

وفي حين أنّ مؤيدي تحديد "حدود النمو" يقلّلون على نحو واضح من شأن أوجه التآزر بين التنمية الرأسمالية والحماية البيئية، فإنّ النقّاد الخضر يؤكّدون على أن خطاب التنمية المستدامة، وخصوصًا خطاب التحديث البيئي ذا التوجه الأكثر تكنولوجية، قد بالغ في تعظيم شأن أوجه التآزر هذه. فتحسين الكفاءة البيئية للإنتاج بوساطة الابتكارات التكنولوجية أمر مرحّب به، لكنّه لا يقلل من المستويات الكلية لاستهلاك الموارد وإنتاج النفايات. وفضلاً عن ذلك، فإنّ معايير الحماية البيئية – كحماية التنوع الحيوي مثلاً – ليست جميعها بالضرورة مواتية للنمو الاقتصادي، ففي بعض الحالات تكون المقايضات السياسية الصعبة ضرورية. وأخيرًا، يجادل النقّاد الخضر بأن أيّ استراتيجية في التحديث البيئي المدفوع تكنولوجيًّا لا تمنح أيّ وسيلة في معالجة التوزيع غير المتساوي للمخاطر البيئية بين الطبقات الاجتماعية والأمم المختلفة.

ثالثًا: نحو استراتيجية مستقبلية لمواجهة التغيرات المناخية في الوطن العربي من منظور النظرية الخضراء

1. محدودية حكامة التغير المناخي في الوطن العربي

أدّت التغيرات البيئية، التي شهدها العالم، والناجمة على نحو أساسي عن التعامل غير المسؤول من الإنسان مع بيئته، ضمن الإطار العامّ للمنظومة الرأسمالية، إلى اختلالات عميقة في النظام البيئي؛ وهو المشهد الذي بدأت مؤشراته تنعكس على نطاقٍ واسع في مختلف دول الوطن العربي، ما جعل البيئة تتصدر الاهتمامات والرهانات، وأسهم في خلق الوعي بحتمية معالجة هذه الاختلالات والتغيرات ومواجهة مختلف التحدّيات والمخاطر ذات البعد البيئي، وذلك بجعل البيئة ضرورةً أمنية تستلزم سنّ القوانين والتشريعات تجاه التنمية البيئية المستدامة[62].

وفي مقابل هذه الحاجة الملحّة لاتخاذ خطوات ملموسة لمواجهة التغيرات المناخية في الوطن العربي، نلحظ أنّ حكامة تغيّر المناخ تتميز بالضعف على وجه العموم في العالم العربي، لأسباب متعددة منها ما هو متعلق باتّباع جلّ هذه البلدان لسياسات نيوليبرالية غير متّسقة مع الانتقال الطاقيّ المنشود ووضع البيئة والمناخ في محور اهتمامات السياسات العمومية والمجتمع المدني، ومنها ما هو متعلق بتبعية عدد من البلدان للطاقة الأحفورية وصعوبة اتخاذ إجراءات ملموسة للحدّ منها، ومنها ما هو انعكاس لضعف أُطر الحكامة ومؤسساتها بوجه عام في المنطقة. ويتجلّى هذا العجز على مستوى الدول، بقدر ما يتجلى على المستويَين الإقليمي والدولي.

فعلى المستويات الوطنية، نلحظ أنّ جلّ البلدان العربية قد شرعت إبّان العقود الثلاثة الأخيرة في تأسيس مؤسسات مخصّصة للقضايا البيئية وقضايا المناخ، وسنّ تشريعات تتوافق مع ما ينبثق من معايير على

62 منى طواهرية، "نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر"، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 11 (تموز/ يوليو 2017)، ص 164.

المستوى الدولي. بيد أنّ الملاحَظ أنّ جل هذه القوانين والمعايير التي يجري سنّها تظلّ غير ملزمة، ولا يجري اتخاذ الخطوات اللازمة لإنفاذها على أرض الواقع.

وعلى المستوى الإقليمي، تعدّ جامعة الدول العربية المنظمة الرئيسة المعنية بحكامة تغيّر المناخ في الوطن العربي على المستوى السياسي، بوساطة مجلس وزراء البيئة العرب، الذي كان المسؤول عن شؤون البيئة فترةً طويلة، وكان بمنزلة الملتقى الرئيس لمناقشة السياسات الرفيعة المستوى في هذا الشأن، ويتولى تنسيق كل الموضوعات المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، في حين أنّ مجلس الوزراء العرب المعنيّين بشؤون الأرصاد الجوية والمناخ يختص بالموضوعات المتعلقة بالأرصاد الجوية وتغيّر المناخ[63]. وإلى جانب جامعة الدول العربية، نجد لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) التي تنهض بدور نشط في تنسيق أنشطة المناخ والتنمية المستدامة بين وكالات الأمم المتحدة وأعضائها في المنطقة العربية، وذلك بالتعاون الوثيق مع مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة والجهات التابعة لها وغيرها من مجالس الوزراء المعنية في جامعة الدول العربية[64]، وتقدّم الدعم للدول العربية في قضية مكافحة التغيرات المناخية[65]، إلى جانب نهوضها ببناء المعرفة والقدرات بين الدول العربية الـ 22 في مجالات عدة. وتشمل أهمّ منتدياتها للحكامة في الشأن البيئي المنتدى العربي للتنمية المستدامة، وهو ملتقى إقليمي سنوي رفيع المستوى للتنسيق بشأن وسائل التنفيذ والمتابعة والمراجعة لخطة التنمية المستدامة 2023 بين مختلف الأطراف المعنية. وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2015، وافقت الدورة الوزارية للجنة الإسكوا على إنشاء مركز عربي لسياسات تغيّر المناخ، بهدف تجميع جميع الأعمال التي تنفّذها اللجنة في هذا الصدد تحت مظلة واحدة[66]. وتجدر الإشارة كذلك إلى اللوائح العامة بشأن البيئة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تقدّم إطار عمل من القواعد واللوائح العامة للاسترشاد بها في حماية البيئة، بما يتوافق مع استراتيجيات النمو الاقتصادي والصناعي للدول الأعضاء في المجلس[67]. في حين لم نجد في بحثنا منظمات إقليمية موجهة خصّيصًا إلى قضايا البيئة والمناخ، سواء في المغرب العربي، أو المشرق العربي، أو القرن الأفريقي؛ ما يعكس غيابًا واضحًا لإرادة التصدّي لتغيّر المناخ على الصعيد الإقليمي[68].

63 **النظام الأساسي لمجلس الوزراء العربي المسؤولين عن شؤون البيئة** (القاهرة: 1987/9/22).

64 "عن الإسكوا"، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، شوهد في 2023/12/23، في: https://rb.gy/hdsycj

65 جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، قطاع الشؤون الاقتصادية، إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة، "تقرير وقرارات مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة في دورته الـ (22)"، 19-2010/12/20.

66 عائشة الرميثي، "نحو رؤية عربية لمواجهة التغيرات المناخية"، مركز تريندز للبحوث والدراسات، 2023/7/3، شوهد في 2023/10/11، في: https://shorturl.at/lrsvM

67 لمزيد من التفاصيل، ينظر موقع الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في: https://cutt.ly/zw9QKPtZ

68 تجدر مع ذلك الإشارة إلى منظمة البحر الأحمر وخليج عدن، والمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية، وهما منظّمتان يتمحور نشاطهما حول دور مسطّحات المياه في تغير المناخ، وقد كان لديهما برنامج للتكيف مع تغيّر المناخ وفرقة عمل إقليمية حول أبعاد تغيّر المناخ. ينظر: الرميثي.

ما يهمّنا في هذا البحث هو في الأساس حكامة تغيّر المناخ على الصعيد الدولي، بما أنّ قسمًا كبيرًا من الإشكالات البيئية والمناخية ذات الصلة لها أبعاد عالمية، ولا يمكن التصدي لها سوى على هذا المستوى. وما نلحظه هنا أنّ الدول العربية استهلّت بعض الشراكات الدولية المحدودة في نطاقها وفي مفاعيلها بشأن قضية التغير المناخي، من أبرزها شراكاتها مع منظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد من أجل المتوسط، واتفاقية برشلونة لحماية البحر الأبيض المتوسط. وقد وافقت منظمة التعاون الإسلامي على العديد من خطط العمل واستراتيجياته المتعلقة بتمويل برامج المناخ والطاقة المستدامة ومخاطر الكوارث وآثار تغيّر المناخ[69]. وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، جرى التوقيع على العديد من الاتفاقيات لحماية البيئة والمحيطات، التي تعدّ "اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث" (اتفاقية برشلونة) أهمّها، وقد جرى التوقيع عليها في عام 1976 وتحيينها في عام 1995 "اتفاقية حماية الحياة البحرية والساحلية للبحر الأبيض المتوسط"، تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بهدف الحدّ من تلوّث البحر ومكافحته والقضاء عليه قدر الإمكان من أجل حماية البيئة البحرية والساحلية وتحسينها، ثمّ المساهمة في تنميتها المستدامة[70]. وتجري باستمرار أيضًا المشاركة في "مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي"، وهي مؤتمرات سنوية تُعقد ابتداءً من منتصف تسعينيات القرن العشرين في إطار "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي" (UNFCCC)، لتقويم التقدم المحرز في التعامل مع التغير المناخي، وللتفاوض بشأن اتفاقية كيوتو لوضع التزامات ملزمة قانونًا للدول المتقدّمة للحدّ من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، التي يعدّ "اتفاق باريس للمناخ"[71] من أهمّ مخرجاتها.

بيد أنّ هذه المشاركة العربية في حكامة تغيّر المناخ على الصعيد الدولي تظلّ جدّ متواضعة بالنظر إلى حجم الرهانات والتحدّيات، وذلك لأسباب عديدة، منها ما هو سياسي يتعلق بالنظم السياسية العربية، ومنها ما هو سياساتي يتعلق بضعف مؤسسات الحكامة وممارساتها في هذه البلدان. بيد أنّ السبب الرئيس، الذي يهمّنا في هذا البحث، هو الإطار العام الذي تندرج فيه هذه المشاركة، وهو إطار نيوليبرالي في الأساس، ولا يسمح باجتراح حلول حقيقية ومستدامة لأزمة المناخ. ومن هنا تأتي أهمية تبنّي منظور النظرية الخضراء أو استلهامه في أفق وضع استراتيجية مستقبلية متّسقة لمواجهة التغيرات المناخية في الوطن العربي.

---

69 منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية، **تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول البيئة 2021** (أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي، 2021).

70 Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE), "Plan d'Action pour la Méditerranée," Nations Unies, 2/10/2019, accessed on 30/12/2023, at: https://shorturl.at/jwAFG

71 "اتفاق باريس للمناخ" (Paris Agreement) هو اتفاق عالمي بشأن المناخ جرى الاتفاق عليه في عام 2016، ويهدف إلى احتواء الاحترار العالمي في مستوى أقلّ من درجتين، وعلى نحوٍ مثالي أقلّ من 1.5 درجة، على أساس تحيين أهدافه كلّ خمس سنوات.

2. استشراف معالم استراتيجية مستقبلية لحكامة التغير المناخي في الوطن العربي من منظور النظرية الخضراء

تجلّت منطلقات النظرية الخضراء ومعاييرها على نحو واضح في الأهداف الثمانية المسطّرة ضمن "الأهداف الإنمائية للألفية" للأمم المتحدة[72]، التي تشمل أهداف العناية بالبيئة وتطوير الشراكة العالمية للتنمية، بما يؤكد مرونة افتراضاتها وتوجّهاتها العولمية في مجملها؛ فالنظرية الخضراء تساعدنا على فهم أهمية تبنّي منظور عولمي وقائم على العدالة والقيم البيئية الطويلة المدى بدلاً من المصالح الإنسانية القصيرة المدى. وإن كانت أغلبيّة الدول، التي تتبنّى البرادايم النيوليبرالي السائد، تسعى عادةً إلى تحقيق هذه المصالح عن طريق الاستثمار في التكنولوجيا، فقد بيّنت التجربة أنه لا يوجد حلّ تقني لتغيّر المناخ الناجم عن أنشطة بشرية، ولا يوجد إطار وطني له. فمن منظور النظرية الخضراء، فإنّ تجاوز مأزق المنظور النيوليبرالي السائد، الذي يركّز إلى حد بعيد على الدول ومصالحها الوطنية بدلاً من الجهات الفاعلة الأخرى، يتطلّب تغييرًا في القيم والسلوكيات الإنسانية، ومن هنا فإنّه يمثّل فرصة لابتكار السياسات، أو حتى التغيير التحويلي في الحكامة العالمية، لتصبح أكثر تعاونًا، وتُشرك جميع الفاعلين ذوي الصلة، على جميع المستويات، الوطنية، وتحت الوطنية، وفوق الوطنية.

إنّ الحلّ الأخضر لتغيّر المناخ يمكن أن يشمل مؤسسات الحكامة الدولية والمجتمعات المحلّية والدولة على حدٍّ سواء للحدّ من الانبعاثات الضارة، وحماية المناخ، والحفاظ على البيئة الكوكبية التي يعتمد عليها البشر، في إطارٍ من العدالة الكونية والعدالة بين الأجيال[73]. وبذلك تقدّم النظرية الخضراء للبلدان العربية وجهة نظر جديدة لتحليل هذه التطورات من منظور إيكولوجي أوسع لمصالحها المشتركة، وتؤكد على الاختيارات التي يجري اتخاذها ضمن الحدود البيئية لتغير المناخ، بدلاً من الحدود السياسية للامتيازات الاقتصادية، مرخصةً بذلك في إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والاقتصاد والبيئة.

في ضوء هذه الإضاءات، تبدو إذًا النظرية الخضراء مناسبةً تمامًا لأن نستشرف في إطارها معالم استراتيجية مستقبلية لحكامة التغير المناخي في الوطن العربي، نجملها في العناصر التالية:

- خلق وعي مجتمعي بحتمية معالجة الاختلالات البيئية والتغيرات المناخية ومواجهة مختلف التحديات والمخاطر ذات البعد البيئي على المستوى الدولي، بما يكفل الاستدامة والتنمية على المستوى الوطني.

---

72 "الأهداف الإنمائية للألفية" (Millennium Development Goals, MDGs) هي ثمانية أهداف كبرى تنبثق منها 21 غاية و60 مؤشرًا لقياس التقدم المحرز في تحقيق الأهداف، اتفقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، في أيلول/ سبتمبر 2000، على تحقيقها بحلول سنة 2015، بما تقتضيه من مكافحة الفقر والجوع والأمراض والأمية والتمييز ضدّ المرأة. ينظر: "الأهداف الإنمائية للألفية وما بعد 2015"، الأمم المتحدة، شوهد في 2023/12/30، في: https://shorturl.at/cEPW1

73 Hugh Dyer, "Green Theory," in: Stephen McGlinchey, Rosie Walters & Christian Scheinpflug (eds.), *International Relations Theory* (Bristol: E-International Relations, 2017), pp. 84-90.

- إيلاء الأولوية للتشريعات والتوصيات الدولية، على أساس أنها السبيل المثلى للتصدّي لإشكالية التغير المناخي، وتجاوز الإطار الوطني الضيق، والعمل على الدفع بالمنظور النقدي في السياقات الدولية لحكامة تغيّر المناخ.
- العمل على التقريب بين العدالة البيئية والديمقراطية البيئية، في إطار برادايم العدالة الكونية.
- تعزيز التعاون العربي - العربي، ليكون أساسًا متّسقًا للاندراج في الحكامة الدولية لتغير المناخ، التي يسمح بها منظور النظرية الخضراء.
- العمل على وقف أسباب التدهور البيئي، قبل الانصراف إلى معالجة آثاره. ومع أنّ هذه النقطة تبدو بدهية، فإنّ كثيرًا من الجهد قد انصرف في الماضي إلى معالجة أثر التدهور البيئي من دون الاهتمام بوقف أسبابه. ومن الواضح أنه سيكون من الضروري، في حالات كثيرة تشتدّ فيها حدّة الأثر، توزيع الجهد بين معالجة الأثر الحادّ ووقف الأسباب التي أدّت إلى وقوعه. وسوف يكون الجهد كبيرًا بدرجة ملموسة، الأمر الذي يؤكد المبدأ القائل إنّ "دحرجة" المشاكل البيئية من مكانٍ إلى مكان، أو من زمانٍ إلى زمانٍ لاحق، تؤدّي دائمًا إلى تكلفة طائلة كان من الممكن تلافيها لو أنّ هذه المشكلات لقيت الاهتمام المناسب في وقت مبكر، وجرى حلّ المشكلة البيئية من جذورها.
- تعزيز القدرات العربية ودعم التطوير المؤسسي، عن طريق إيلاء أمر التنمية البشرية، على كل مستويات العمل وفي مختلف التخصّصات البيئية، اهتمامًا حقيقيًا، والسعي إلى تطوير مناهج التعليم في مختلف مراحله، لتصبح البيئة مكونًا أساسيًا من أجل تربية جيل واعٍ مدرك لمسؤوليته في حماية البيئة، وناهجٍ سلوكًا يحترم استدامتها.
- السعي لتطوير مؤسسات العمل البيئي العربية مع الاسترشاد بتجارب الآخرين، والاستناد إلى الواقع الاجتماعي والقيم الأصيلة، والعمل على تحقيق قفزة نوعية في جهود مؤسسات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في توفير القاعدة العلمية والخبرة الميدانية لمواجهات حاسمة في معالجة المشكلات البيئية التي تراكمت في السنوات الأخيرة، وتحديدًا الأبعاد العالمية الجديدة لهذه المشكلات وآثارها في المنطقة العربية.
- العمل على تخفيض المخاطر البيئية في جميع المجالات، وليس في المجالات ذات الصلة المباشرة بالبيئة فحسب، بما في ذلك المجال العسكري الذي يتّخذ أدوارًا جديدة في التصدّي للإشكالية المناخية.
- دعم دور القطاع الخاصّ ومؤسسات المجتمع المدني، والتركيز على دور الأسرة لضمان مشاركتها الفاعلة.
- اعتماد استراتيجية "الإنتاج الأنظف"، التي تمتد من خفض استهلاك الموارد البيئية خفضًا جذريًا ملموسًا، إلى تجنّب استخدام مواد خطرة (عالية السمّية أو ضارة بالبيئة) ما أمكن ذلك، ورفع كفاءة تصميم المنتجات وطرائق إنتاجها لتحقيق هذين الهدفين، ثم الحدّ من الانبعاثات

والتصريفات والمخلّفات أثناء عملية الإنتاج والاستخدام، وتدوير المخلّفات، حتى تصل إلى حدّ النظر في أنماط الاستهلاك والظروف الاجتماعية التي نشأ عنها الطلب الاجتماعي على المنتجات أو الخدمات التي لا توجد حاجة حقيقية إليها، ومحاولة تعديلها للتقليل من الاستهلاك الهادر للموارد والضارّ بالبيئة.

- تعزيز التعاون بين الجهات الحكومية في الوطن العربي والمجتمع المدني في مجال البيئة عن طريق مشاركة أفضل للمعلومات وإعطاء مساحة لمنظمات المجتمع المدني لتكون جزءًا من عملية صنع القرار في الموضوعات المتعلقة بالبيئة عمومًا، وبتغيّر المناخ خصوصًا.
- تنسيق الجهود بين منظّمات المجتمع المدني في الدول العربية على المستوى المحلي والإقليمي، حيث سيمكّن ذلك من نقل المعرفة على نحو أفضل عن طريق مشاركة الخبرات والمشاريع والدروس المستفادة.
- التأكيد على المصالح المشتركة بين الدول العربية مثل الربط الكهربائي وأسواق الهيدروجين وتجارة الموارد الطبيعية وإمكانيات البحث والتطوير الشاملة.
- التركيز على البحث والتطوير والابتكار عن طريق نشر المحتوى العربي في مجالات تغير المناخ وانتقال الطاقة وتعزيزه.

خاتمة

سعت نظرية العلاقات الدولية الخضراء لتجاوز الإطار المتمحور حول الدولة من أطر نظرية العلاقات الدولية التقليدية، ولتقديم رؤى معيارية وتحليلية جديدة في التغيرات البيئية العالمية. وأسهمت النظرية الخضراء في فهم العديد من القضايا والموضوعات المتعلقة بالمشكلات البيئية العالمية، عن طريق إعادة تركيب العلاقة بين الطبيعة البشرية وغير البشرية للعالم، ما يجعلها طريقة جديدة للتفكير في حقل العلاقات الدولية. وقد جمعت بين السياسة والعولمة والبيئة في إطار نظري متكامل أصبح يُعرف بالنظرية السياسية الخضراء، التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد في عالم اليوم.

وفي العديد من الدول العربية، حيث لا تعتبر القضايا البيئية والمسائل المتعلقة بتغير المناخ من الموضوعات ذات الأولوية القصوى، وحيث تطغى القضايا السياسية والاقتصادية دومًا عليها، فإنّه غالبًا ما يُنظر إلى المؤسسات العاملة في المجال البيئي على أنها هيئات فرعية وغالبًا غير مجهّزة بالإدارة المتمكنة أو الميزانيات أو الموظفين لتسهيل مشاركتهم الفعالة والترويج لعملهم.

وفضلاً عن ذلك، فعلى الرغم من جميع التطورات المهمة المرتبطة بالتصدي لتغير المناخ، في تكنولوجيات الطاقة المتجددة، والبنية التحتية الخضراء، والتشريعات البيئية على المستويات الوطنية والدولية سواء منها المُلزمة أو غير الملزمة، فإنها تظلّ جميعها مُعوَّقةً من خلال قوة رأس المال الكربوني المنغرس ضمن

علاقات الإنتاج الرأسمالية المرتبطة. ومن هنا تأتي أهمية منظور النظرية الخضراء الذي يُحدث قطيعةً مع هذه البنية العلائقية، ويرخّص بـ "تفعيل" هذه التطوّرات الخضراء على أرض الواقع.

وعن طريق تسليطنا الضوء في هذه الدراسة على النظرية الخضراء، ومنطلقاتها البيئية، ومراميها في العدالة الكونية، فقد أبرزنا نجاعة تبنّي هذا المنظور الأخضر بالنسبة إلى البلدان العربية في سعيها لمواجهة التغيرات المناخية في الوطن العربي، واستخلصنا بعض مقاييس أفضل الممارسات، والإرشادات، والنقاط المرجعية، في سبيل بلورة استراتيجيات مستقبلية متّسقة ومستدامة، آملين أن تجد لها استمراريةً في الأجندات البحثية ذات الصلة، وفي أجندات صنّاع السياسات العمومية.

المراجع

العربية

أمين، وجدي [وآخرون]. **تأثير التغيرات المناخية المحتملة على السكان في المنطقة العربية**. إشراف طارق توفيق أمين. القاهرة: المجلس القومي للسكان، 2021. في: https://shorturl.at/dhozX

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية. **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009: تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية**. بيروت: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، 2009.

بورتشيل، سكوت [وآخرون]. **نظريات العلاقات الدولية**. ترجمة محمد صفار. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2015.

تسعديت، بوسبعين. "أثر التغيرات المناخية على الاقتصاد والتنمية المستدامة مع الإشارة إلى حالة الجزائر". مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول البيئة والتنمية المستدامة. جامعة العقيد مولود معمري. البويرة، الجزائر، 2017.

جداي، سليم [وآخرون]. "النظرية الخضراء والأمن البيئي في العالم العربي". **مجلة الفكر القانوني والسياسي**. مج 6، العدد 1 (2022).

دان، تيم، وميليا كوريك وستيف سميث. **نظريات العلاقات الدولية: التخصّص والتنوع**. ترجمة ديما الخضرا. الدوحة/ بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

الرميثي، عائشة. "نحو رؤية عربية لمواجهة التغيرات المناخية". مركز تريندز للبحوث والدراسات. 2023/7/3. في: https://shorturl.at/lrsvM

صندوق النقد العربي. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. أبوظبي: 2016.

طلبة، مصطفى كمال ونجيب صعب. **البيئة العربية: تغير المناخ؛ أثر تغير المناخ على البلدان العربية**. بيروت: المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2009.

طواهرية، منى. "نحو مقاربة جديدة للأمن البيئي وتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر". **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**. العدد 11 (تموز/ يوليو 2017).

عبده، سمير. **الوطن العربي بين التخلف والتنمية**. بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة، 2012.

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). **الإحصاءات المتعلقة بتغيّر المناخ في المنطقة العربية: مجموعة من المؤشرات المقترحة**. بيروت: منشورات الإسكوا، 2017. في: https://bit.ly/3SFiyad

مشدن، وهيبة. "التغيرات المناخية وتحديات الأمن الغذائي العربي". **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية** (مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر 3). مج 6، العدد 2 (2017).

منظمة التعاون الإسلامي، مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. **تقرير منظمة التعاون الإسلامي حول البيئة 2021**. أنقرة: منظمة التعاون الإسلامي، 2021.

النظام الأساسي لمجلس الوزراء العربي المسؤولين عن شؤون البيئة. القاهرة: 1987/9/22.

هيوود، أندروا. **النظرية السياسية**. ترجمة لبني الرئدي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2013.

الأجنبية

Barry, John & Robyn Eckersley. *The State and the Global Ecological Crisis*. Cambridge, MA: MIT Press, 2005.

Barry, John. *Rethinking Green Politics: Nature, Virtue and Progress*. London: Sage Publications, 1999.

Brown, Chris. *Understanding International Relations*. London: Macmillan Education, 1997.

Burchill, Scott & Andrew Linklater (eds.). *Theories of International Relations*. 5th ed. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2013.

Cox, Robert W. & Timothy J. Sinclair. *Approaches to World Order*. Cambridge: Cambridge University Press, 1996.

Dobson, Andrew. *Citizenship and the Environment*. Oxford: Oxford University Press, 2003.

Doherty, Brian & Marius De Geus (eds.). *Democracy and Green Political Thought: Sustainability, Rights and Citizenship*. London: Routledge, 1996.

Dunne, Tim, Milja Kurki & Steve Smith (eds.). *International Relations Theories Discipline and Diversity*. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press, 2013.

Eckersley, Robyn. *The Green State: Rethinking Democracy and Sovereignty*. Cambridge, MA: MIT Press, 2004.

Faber, Daniel. "Global Capitalism, Reactionary Neoliberalism, and the Deepening of Environmental Injustices." *Capitalism, Nature, Socialism*. vol. 29, no. 2 (2018).

Fairweather, Ben N. et al. *Environmental Futures*. London: Palgrave Macmillan, 1999.

Greenwood, Martin. "How Neoliberalism Destroyed the Planet and Why Capitalism Won't Save Us." The University of Manchester. 4/5/2021. at: https://shorturl.at/vACW9

Hajer, Maarten. *The Politics of Environmental Discourse: Ecological Modernization and the Policy Process*. Oxford: Clarendon Press, 1995.

Hardin, Garrett. "The Tragedy of the Commons." *Science*. vol. 162 (1968).

Hayward, Tim. *Constitutional Environmental Rights*. Oxford: Oxford University Press, 2005.

Hoffman, Andrew J. & Devereaux P. Jennings. "Institutional Theory and the Natural Environment." *Organization & Environment*. vol. 28, no. 1 (2015).

Hogan, Michael J. & Thomas G. Paterson (eds.). *Explaining the History of American Foreign Relations*. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

Hugh, Dyer. "Introducing Green Theory in International Relations." *E-International Relations*. 7/1/2018. at: https://shorturl.at/efwB1

Humphrey, Mathew. "Reassessing Ecology and Political Theory." *Environmental Politics*. vol. 10, no. 1 (2001).

Low, Nicholas & Brenda Gleeson, *Justice, Society and Nature: An Exploration of Political Ecology*. London: Routledge, 1998.

McGlinchey, Stephen, Rosie Walters & Christian Scheinpflug (eds.). *International Relations Theory*. Bristol: E-International Relations, 2017.

Meadows, Dennis et al. *The Limits to Growth*: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind. New York: Universe Books, 1972.

Mol, Arthur P.J. & David A. Sonnenfeld. "Ecological Modernisation around the World: An Introduction." *Environmental Politics*. vol. 9, no. 1 (2000).

Moolakkattu, John S. "Robert W. Cox and Critical Theory of International Relations." *International Studies*. vol. 46, no. 4 (2011).

Page, Edward. "Intergenerational Justice and Climate Change." *Political Studies*. vol. 47, no. 1 (1999).

Pörtner, Hans-Otto et al. (eds.). *Climate Change 2022: Impacts, Adaptation and Vulnerability*, Contribution of Working Group II to the Sixth Assessment Report

of the Intergovernmental Panel on Climate Change. Cambridge, UK/ New York: IPCC, 2022.

Programme des Nations Unies pour l'Environnement (PNUE). "Plan d'Action pour la Méditerranée." Nations Unies. 2/10/2019. at: https://shorturl.at/jwAFG

Varela, Rubén, Laura Rodríguez-Díaz & Maite deCastro. "Persistent Heat Waves Projected for Middle East and North Africa by the End of the 21st Century." *Plos One*. 17/11/2020. at: https://shorturl.at/kstS3

Wackernagel, Marthis & William Rees. *Our Ecological Footprint: Reducing Human Impact on the Earth*. Gabriola Island, BC: New Society Publishers, 1996.

Wapner, Paul. *Environmental Activism and World Civic Politics*. Albany: State University of New York Press, 1998.

World Commission on Environment and Development. *Our Common Future. Brundtland Report*. Oxford: Oxford University Press, 1987. at: https://shorturl.at/eDFI0

World Meteorological Organization. *Provisional State of the Global Climate 2023*. Geneva: World Meteorological Organization, 2023. at: https://shorturl.at/dijV5